الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة

التقرير السنوي للخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري لسنة 2020

2020

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري
الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة

الفهرس

مقدمة عامة:

المحور الأول : الاطار القانوني للحوكمة الرشيدة

1- الاطار القانوني لخلايا الحوكمة الرشيدة.
2- الاطار القانوني للخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة
3- مهام وصلاحيات الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بالوزارة

المحور الثاني : تحليل السياقات

1- مهام وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري
2- تحليل السياق الخارجي وضبط خارطة الأطراف المتداخلة
3- تحليل السياق الداخلي
4- تحليل المشاكل والمخاطر

المحور الثالث : نشاط الخلية المركزية للحوكمة

1- الخطة العملية للخلية المركزية للحوكمة خلال سنة 2020
2- معطيات إحصائية حول الملفات
3- منهجية البحث و التقصي المعتمدة

المحور الرابع : خطة العمل ومسار اعدادها وتحيينها

1- التناسق مع وثائق التخطيط الوطنية والداخلية
2- مسار التخطيط

المحور الخامس : خطة العمل الخلية المركزية للحوكمة لسنة 2021

1- تقديم مسار انجاز خطة العمل
2- الجدول التاليفي للانشطة
3- مقترحات وتوصيات السنة الموالية

مقدمة عامة

تعد الحوكمة من المواضيع الحديثة التي تستقطب اهتمام عديد الهياكل العموميّة والخاصة لما لها من أهميّة في تطوير البيئات التنظيمية (مؤسسات الدولة والشركات المختلفة) وذلك من خلال علاقتها بآليات وإجراءات الإصلاح الإداري الذي يعد أحد العناصر المهمة في نظام الحوكمة لمساهمته في التقيّد بالعمل وتوجيه العمليات نحو التطور المستمر.

إذا يمكن تعريف الحوكمة كنظام يتم بموجبه إخضاع نشاط المؤسسات إلى مجموعة من القوانين والنظم والقرارات التي تهدف إلى تحقيق الجودة والتميز في الأداء عن طريق اختيار الأساليب المناسبة والفعالة لتحقيق خطط وأهداف المؤسسة وضبط العلاقات بين مختلف الأطراف التي تؤثر في الأداء، وقد تم تعريف الحوكمة من قبل الأوساط العلمية على أنه الحكم الرشيد الذي يتم تطبيقه عبر إرساء مجموعة من القوانين والقواعد التي تؤدي إلى الشفافية وتطبيق القانون.

وتتمثل الحوكمة في إشراك جميع الأطراف في المؤسسة في عملية اتخاذ القرار من ناحية، حيث لا يكون القرار مقتصرا على مجموعة معينة في المؤسسة الواحدة وكذلك في توفير المعلومات لجميع الأطراف بشفافية ووضوح وتحديد مسؤولية وحقوق وواجبات جميع المسؤولين عن إدارة المؤسسة من ناحية أخرى، وذلك تجنبا لحدوث حالات فساد إداري.

ومن أهمّ أهداف الحوكمة:

- التأكد من تسيير العمل بالإدارة بطريقة سليمة وتخضع للرقابة والمتابعة والمساءلة لضمان توجّه مجهودات الإدارة نحو الحفاظ على جودة الخدمات وتوفير مناخ سليم للعاملين والوصول إلى أعلى درجات الكفاءة في العمل.

وفي هذا الإطار ترتكز إستراتيجية الوزارة على ثلاث خصائص رئيسية هي (الشمولية ، التكاملية والمنظور المستقبلي بعيد المدى)، إذ تساعد على إعداد ومتابعة البرامج والمشاريع الهادفة وذلك من خلال إحكام التخطيط وإرساء العمل التشاركي مع تحديد واضح وسليم للأدوار.

إضافة إلى نظام رقابة يحدد من ناحية المسؤوليات على المستوى المركزي والجهوي ومن ناحية أخرى العلاقات مع جميع الهياكل الفنية والإدارية المعنية بالمعلومة الإدارية ويتميز هذا النظام بدعم العدالة والشفافية والمسائلة المؤسساتية ويعزز الثقة والمصداقية داخل الوزارة وخارجها و اعتماد مقاربة تشاركية عند إعداد التصورات والتوجهات الكبرى، عبر توفير أرضية عمل جماعي تساهم فيها كل القوى الفاعلة في المجال الاجتماعي مع أهمية دعم الإطار التشريعي والقانوني لهذه التوجهات.

وتتمثل محاور إستراتيجية الإصلاح الإداري بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في المحاور التالية:

- ✓ التنظيم وإعادة هيكلة الوزارة
- ✓ تنمية الموارد البشرية وتطويرها
- ✓ تطوير نظم وأساليب العمل
- ✓ إعادة النظر في القوانين والتشريعات
- ✓ رفع كفاءة الأداء وتطوير الجودة في إنتاج الخدمات
- ✓ تعزيز اللامركزية
- ✓ تحديث نظم المعلومات والإحصائيات
- ✓ استقطاب التعاون الدولي

ولتفعيل مبادئ الحوكمة لابد من أجهزة رقابية فعالة تتابع عمل الجهاز الإداري وتقوم بدراسة السبل الكفيلة بتقويم أدائه وفق المعايير المتعارف عليها، فالإصلاح الإداري مسؤولية الجميع وهدف للجميع.

ولتحقيق ذلك لا بدّ من:

- تعزيز أواصر التعاون مع المنظمات والهيئات والمراكز المحلية والإقليمية ذات العلاقة لتنفيذ مشاريع إدارية مشتركة.

- الاهتمام ببرامج تقويم الشفافية والنزاهة والمساءلة الإدارية ومكافحة الفساد الإداري لتعزيز انتماء الموظف لوظيفته والتزامه بأخلاقيات وقيم العمل التي تعكس مستوى عاليي من الإخلاص والتفاني.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للوزارة وللقطاع الفلاحي من حيث النوعية والصلاحية وجودة الاستخدام.
- تطوير الأساليب والإجراءات المعتمدة من قبل الجهاز الإداري لتتماشى مع متطلبات التطور والنهوض بالأداء وتقديم الخدمات للمواطنين.

المحور الأول :

الإطار القانوني للحوكمة الرشيدة

1/ الإطار القانوني لخلايا الحوكمة الرشيدة.

يعتبر تكريس ثقافة الحوكمة ومقاومة الفساد من المسائل العامة في كافة الإدارات والمؤسسات والمنظمات المحلية والإقليمية والدولية، ويندرج إحداث خلايا الحوكمة مركزيا وجهويا ومحليا مع ضبط صلاحياتها في إطار تنفيذ المبادئ الدستورية والرؤية الوطنية للحوكمة ومكافحة الفساد والمذكورة بـ:

- دستور 27 جانفي 2014 (الفصل15) " الإدارة العمومية في خدمة المواطن والصالح العام ،تنظم وفق مبادئ الحياد و المساواة واستمرارية المرفق العام ووفق قواعد الشفافية و النزاهة و النجاعة و المساءلة ".
- اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد لسنة 2003 و الموافق عليها من قبل الجمهورية التونسية بمقتضى القانون عدد 16 لسنة 2008 المؤرخ في 24 فيفري 2008،
- الإتفاقية العربية لمكافحة الفساد لسنة 2010 و الموافق عليها من قبل الجمهورية التونسية بمقتضى القانون الأساسي عدد 73 لسنة 2016 المؤرخ في 15 نوفمبر 2016،
- القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2017 المؤرخ في 07 مارس 2017 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة ،
- القانون الأساسي عدد 10 لسنة 2017 المؤرخ في 07 مارس 2017 المتعلق بالإبلاغ عن الفساد و حماية المبلغين ،
- القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 14 نوفمبر 2017 المتعلق بهيئة الحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد
- المرسوم الإطاري عدد 120لسنة 2011 المؤرخ في 14 نوفمبر 2014 المتعلق بمكافحة الفساد
- الأمر عدد 4030 لسنة 2014 المؤرخ في 03 أكتوبر 2014 المتعلق بالمصادقة على مدونة السلوك و أخلاقيات العون العمومي .

يندرج إحداث خلايا الحوكمة في إطار المقاربة القطاعية التي تتوخاها الدولة بهدف تنزيل الإصلاحات في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد على المستوى الهياكل والجهات كما يتنزل إحداث خلايا الحوكمة في إطار الاستجابة لأوضاع و تحديات تنظيمية واجتماعية من جهة و لأسباب موضوعية وعملية من جهة أخرى .

الأسباب التنظيمية و الاجتماعية :

- ✓ يعود إلى التنظيم الحكومي الذي تم إقراراه إثر الثورة و الذي تم بمقتضاه إحداث خطة وزير لدى رئيس الحكومة مكلف بالحوكمة و مقاومة الفساد مما فسح المجال للكشف عن عديد الإخلالات والتجاوزات وسوء التصرف وممارسة الفساد المسجلة و المبلغ عنها في كافة الهياكل الإدارية على المستوى المركزي والجهوي والمحلي.

و قد واجهت الإدارة العمومية العديد من الانتقادات والتشكيات وأصبحت مصالح الوزير المكلف بالحوكمة ومكافحة الفساد تتلقى يوميا كما هائلا من العرائض كان لابد من معالجتها و إدخال الإصلاحات الضرورية على الإدارة من ناحية أخرى ومن بينها نشر ثقافة جديدة تكريسا لمبادئ الحوكمة من شفافية ومساءلة و نجاعة وضمان علوية القانون.

- ✓ كما ساعد احداث هيئة دستورية مستقلة تعنى بالحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد بمقتضى القانون الأساسي عدد 59 لسنة 2017 المؤرخ في 14 اوت 2017 على ضمان إرساء سياسات ونظم منع الفساد ومكافحته وكشف مواطنه ورصد هذه الحالات في القطاعين العام والخاص والتقصي فيهما والتحقق منها واحالتها على الجهات المعنية.

الأسباب الموضوعية و العلمية :

إن التنظيم الإداري التقليدي شديد المركزية لا يتماشى مع مفهوم الحوكمة الرشيدة التي تشمل بعدا تشاركيا يعمل على نشر ثقافة النزاهة وتمتد إلى ما يعبر عنه بالمسؤولية المجتمعية وما يستوجبه من عناية بظروف ومحيط العمل ، كما تعمل الحوكمة على تكريس مبدأ النجاعة الذي لا توفره بالضرورة القواعد القانونية الجامدة. فكان إحداث

خلايا الحوكمة على مستوى الوزارات و المؤسسات والمنشآت العمومية ، وسيلة مستحدثة للتعاطي مع هذا المفهوم الجديد وخلق حلقة ربط بين الهياكل العمومية .

إن إحداث خلايا الحوكمة لم يكن قائما على فكرة خلق أو إضافة هيكل إداري تقليدي لممارسة مهمة تندرج في إطار مشمولات الوزارة أو المؤسسة وفقا للنص المنظم لمشمولاتها وإنما هي مهام جديدة يقتضيها التوجه السياسي العام في إطار فلسفة كاملة وشاملة لتكريس ثقافة الحوكمة والوقاية من الفساد.

2/ الإطار القانوني لإحداث خلايا الحوكمة بوزارة الفاحة والموارد المائية والصيدالبحري :

- المنشور عدد 16 لسنة 2012 المؤرخ في 27 مارس 2012 المتعلق بتكريس الشفافية والحوكمة الرشيدة و مكافحة الفساد
- المنشور عدد 55 لسنة 2012 المؤرخ في 27 سبتمبر 2012 المتعلق بضبط صلاحيات خلايا الحوكمة.
- الأمر عدد 1150لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 216 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها
- الأمر عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31ماي 2018 و المتعلق بتنقيح الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة.

3/ مهام و صلاحيات الخلية المركزية للحوكمة

يمكن تقسيم مهام الخلايا المركزية للحوكمة المذكورة بالأمر عدد 1158 لسنة 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحكومة و ضبط مشمولاتها كما يلي :

- ✓ مهام تحسيسية و توعوية
- ✓ مهام وظيفية
- ✓ مهام تشاركية وتنسيقية .

مهام تحسيسية وتوعوية:

- ✓ تعزيز علاقة الإدارة بالمجتمع المدني في إطار المسار التشاركي و التشاوري
- ✓ نشر ثقافة الحوكمة والشفافية وقيم النزاهة وحسن التصرف والسهر على احترام مدونات السلوك والأخلاقيات المهنية وحسن تطبيق أدلة الإجراءات ،
- ✓ تنظيم الندوات ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد، وتمثيل الهيكل العمومي الذي تنمي إليه الخلية لدى الهيئات والهياكل المعنية بالحوكمة ومكافحة الفساد.

مهام وظيفية:

تعد خلية الحوكمة برنامجها السنوي يتم إعداده وضبطه بالتشاور مع الهياكل المعنية والمتداخلة ذات العلاقة بالحوكمة والوقاية من الفساد.

- ✓ ترفع الخلية المركزية للحوكمة للوزير المكلف بالقطاع كل ستة أشهر ـ تقريرا تأليفيا حول سير نشاطها و يحال هذا التقرير إلى الوزارة المكلفة بالحوكمة ومكافحة الفساد ، كما ترفع لها تقريرا سنويا حول نشاطها كما توافيها بتقرير سنوي.
- ✓ تسهر خلية الحوكمة على حسن تطبيق مبادئ الحوكمة والوقاية من الفساد، صلب الهيكل الذي تنتمي إليه، وفقا للقوانين والتراتيب الجاري بها العمل.
- ✓ تتعهد خلية الحوكمة بحالات التبليغ ومتابعتها، مع الحفاظ على السر المهني والتعهد على عدم إفشاء المعلومة في انتظار نتائج التحقيق.
- ✓ تتابع خلية الحوكمة ملفات الفساد فيما اتخذ في شأنها ومآلها والإحصائيات حولها، سواء تلك محل تدقيق أو موضوع مهمة رقابية.

مهام تشاركية و تنسيقية :

- ✓ العمل على وضع البرامج و الإستراتجيات الوطنية و القطاعية وخطط العمل لتكريس الحوكمة والوقاية من الفساد و السهر على حسن تنفيذها و القيام بتقييمها وفق المعايير و المؤشرات المعتمدة في هذا المجال، خاصة فيما يتعلق بالنفاذ إلى المعلومة والتبليغ عن حالات الفساد .

- ✓ابداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية والترتيبية ،سواء المعروضة على الهيكل العمومي الذي تنتمي إليه الخلية في إطار الإستشارة أو تلك المقترحة منه.
- ✓اقتراح الآليات و الإجراءات التي من شأنها الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفقا لمبادئ الحوكمة
- ✓المشاركة في اعداد الإستبيانات والإحصائيات القطاعية
- ✓التنسيق مع الهياكل المكلفة بالأخلاقيات المهنية و بالجودة و بالعلاقة مع المواطن وبالإدارة الإلكترونية ،فيما له صلة بالمهام الأساسية للخلايا.
- ✓تعمل خلايا الحوكمة بالتعاون و التشاور مع الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد وكذلك مع الوزارة بالمكلفة بالحوكمة.
- ✓و تجسيما لما نصت عليه أحكام الأمر المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري صدر الأمر عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31ماي 2018 و المتعلق بتنقيح الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة و والذي نصت أحكام الفصل 14 مكرر منه على إحداث " خلية الحوكمة الرشيدة " و هي تعنى زيادة على المهام المذكورة أعلاه بـ:
  - ❖ البحث والتقصي في الملفات المتعلقة بالفساد الإداري والمالي البالغة إلى علمها
  - ❖ متابعة مآل ملفات الفساد المعروضة على الهيئات التأديبية بالتنسيق مع المصالح المختصة
  - ❖ متابعة مآل ملفات الفساد موضوع تتبع قضائي بالتنسيق مع المصالح القانونية بالوزارة
  - ❖ إعداد تقارير دورية حول ملفات الفساد الإداري و المالي بالوزارة
  - ❖ التنسيق مع الهياكل المكلفة بالرقابة العامة بالوزارة و جميع الهياكل ذات الصلة بملفات الفساد الإداري و المالي
  - ❖ إعداد تصورات للحدّ من ظاهرة الفساد الإداري و المالي بالوزارة بالتنسيق مع المصالح المختصة برئاسة الحكومة

المحور الثاني : تحليل السياقات

1/ مهام وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري :

تتولى وزارة الفلاحة في نطاق المهام الموكولة إليها طبقا للأمر عدد 419 لسنة 2001 مؤرخ في 13 فيفري 2001 والمتعلق بضبط مشمولاتها:

1. إعداد مخططات التنمية الفلاحية في نطاق المخططات الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية،
2. إعداد البرامج القطاعية الخاصة بتنمية الفلاحة والصيد البحري،
3. إعداد الدراسات المتعلقة بمختلف العناصر والوسائل الرامية إلى تنمية القطاع الفلاحي،
4. إعداد مشاريع النصوص التشريعية والترتيبية الخاصة بالنهوض بالفلاحة والسهر على تطبيقها،
5. إعداد المخططات والبرامج لتسخير الموارد المائية واستعمالها لسد حاجيات البلاد ولتنمية الموارد المائية غير التقليدية والاقتصاد في الماء،
6. إنجاز الأشغال المتعلقة بالهياكل الأساسية التي تهم المياه الفلاحية ومراقبة التصرف فيها والمحافظة على المياه والتربة وتهيئة الأحواض الطبيعية والمحافظة على الأراضي الفلاحية،
7. التصرف في ملك الدولة الغابي والملك العمومي للمياه والمحافظة على الموارد الطبيعية عبر الإحاطة بمستعمليها،
8. إنجاز الدراسات والأعمال الهادفة إلى تعصير وتنشيط الهياكل الزراعية،
9. السهر على تنسيق عمليات إصلاح الهياكل الزراعية وهيكلة الأراضي الدولية ومتابعة إنجازها بالتعاون مع وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية،
10. أخذ التدابير التشجيعية اللازمة للحث على بعث وتنشيط مجامع المالكين والمستغلين والمجامع المهنية المشتركة والمراكز الفنية،
11. السهر على توسيع شبكة أسواق المنتجات الفلاحية على كامل التراب الوطني بالتعاون مع الأطراف المعنية،
12. المشاركة في تدعيم مواقع البلاد بالأسواق الخارجية والبحث عن أسواق جديدة واكتساحها،
13. الإشراف على البرامج والأعمال الخاصة بالإحياء الفلاحي في النطاق الجهوي،
14. الإشراف على تحقيق برامج البحث والسهر على تنمية التعاون والتبادل العلمي مع المؤسسات الدولية أو الجهوية المختصة، وذلك في نطاق التشريع الجاري به العمل،
15. الإشراف على المؤسسات المساهمة في القيام بالمهام الداخلة في نطاق مشمولات الوزارة والمتعلقة بتطوير وتنمية القطاع الفلاحي.

الهيكل التنظيمي لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

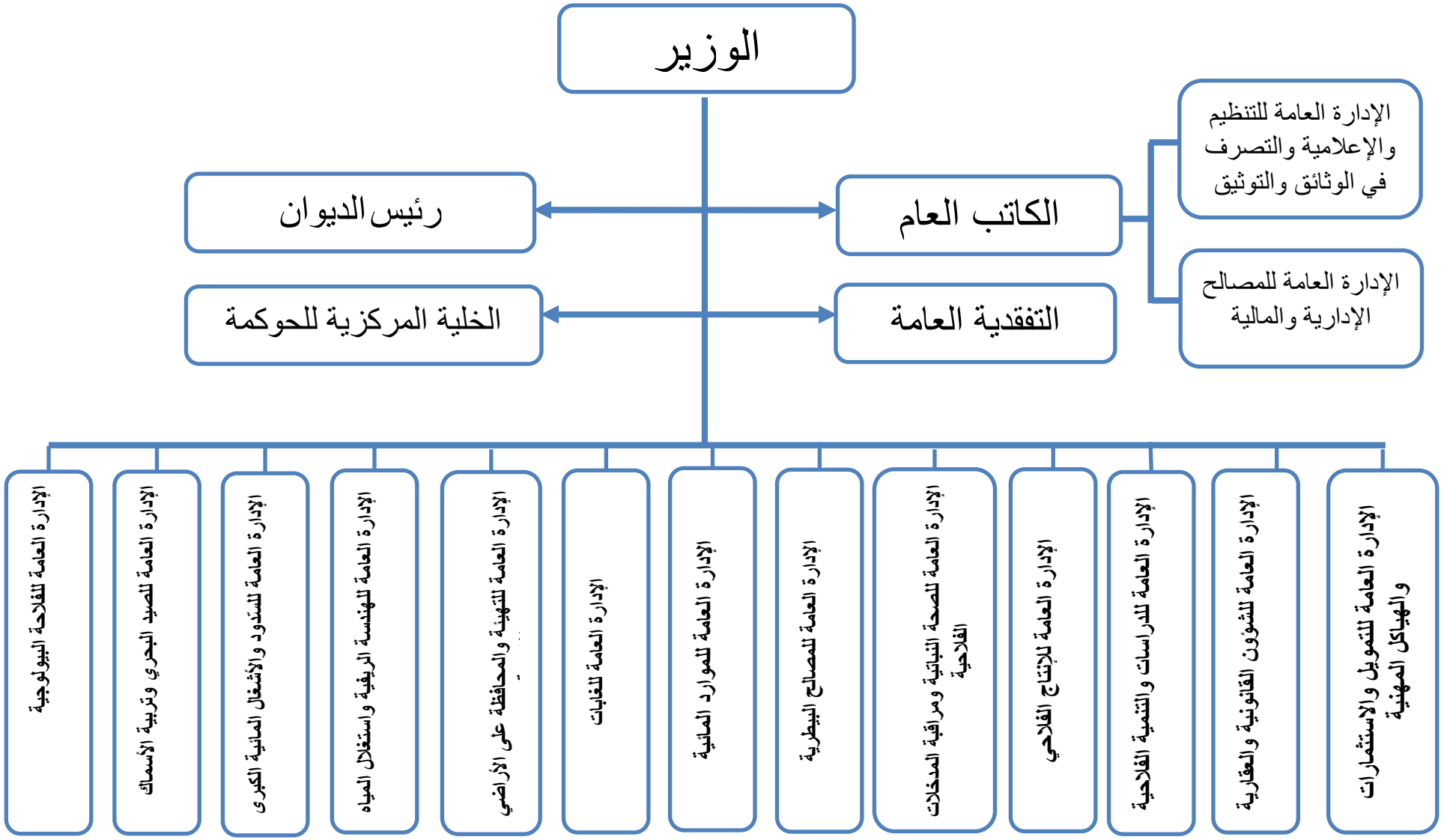

هيكلة وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري حسب البرامج

1. تحليل السياق الخارجي وضبط خارطة الأطراف المتدخلة

تؤسس الخلية المركزية للحوكمة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري علاقات وظيفية مع الاطراف الخارجية ذات العلاقة خاصة منها الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ويوضح الجدول التالي أهم الأطراف الخارجية ذات العلاقة:

اسم الهيكل العمومي	صنف الهيكل العمومي	مجال الاهتمام	مجالات خصوصية	طبيعة العلاقات القائمة مع الهيكل العمومي
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	هيئة	الحوكمة ومكافحة الفساد	تحرص الوزارة على تفعيل الاتفاقية الإطارية بما يمكّن من تحقيق الأهداف المحدّدة التي تضمّنت ثلاثة محاور أساسية وهي التقصّي والتكوين والتوعية.	- توفير المعلومات المتعلقة بملفات شبهات الفساد و التصريح بالمكاسب وحماية المبلغين. -المشاركة في الدورات التكوينية التي تنظمها الهيئة -المشاركة في الندوات والمؤتمرات ولجان التخطيط والمتابعة
الإدارة العامة للحوكمة و التوقي من الفساد برائسة الحكومة	إدارة عامة	الحوكمة ومكافحة الفساد	- اقتراح آليات الكشف عن الفساد و التوقي منه	- توفير وتعميم التوجهات والتوصيات والمبادئ والممارسات الفضلى في المجال. - دعم القدرات والتحسيس والتكوين - متابعة تقارير النشاط السداسي والسنوي حول الحوكمة

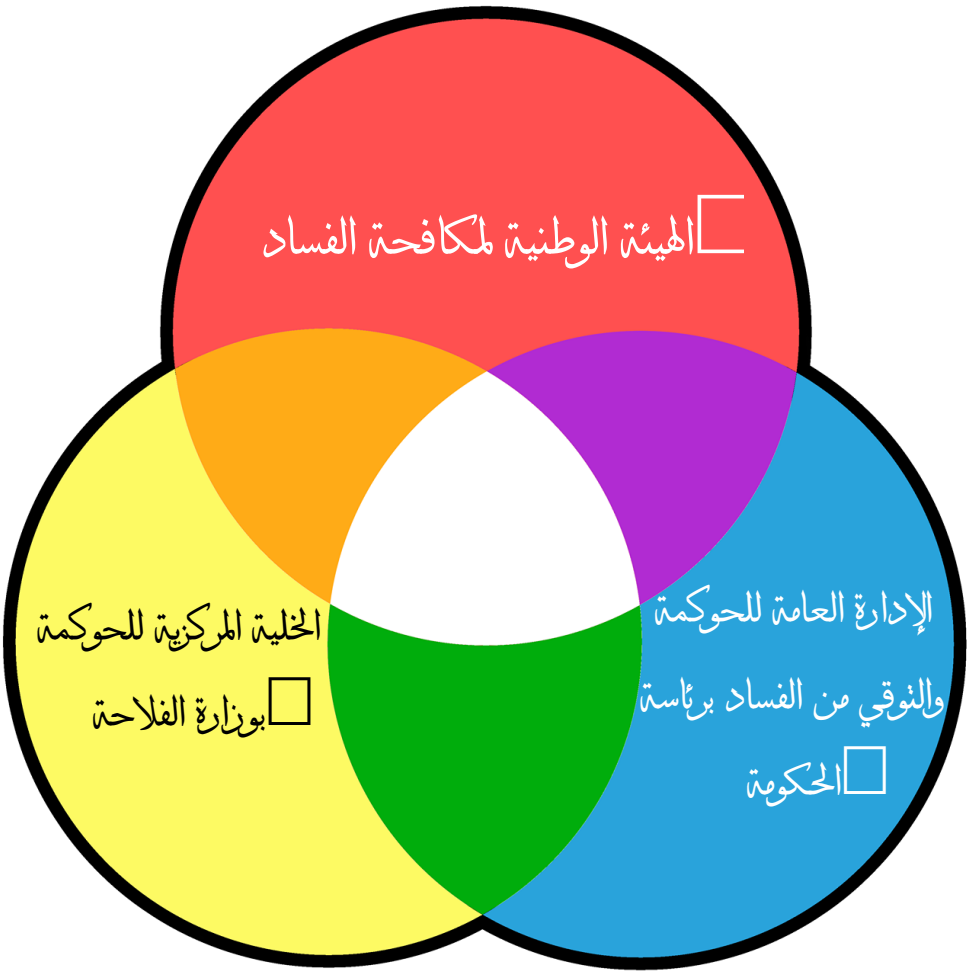
الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد
الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة
الخلية المركزية للحوكمة بوزارة الفلاحة

2.تحليل السياق الداخلي

الهياكل الرئيسية المتدخلة في مجال تعزيز الحوكمة والتوقي من الفساد

تتولى الخلية المركزية للحوكمة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري التنسيق مع بقية الهياكل الداخلية ذات العلاقة لتحليل المشاكل المطروحة و ذلك من خلال بيان صلاحيات كل هيكل بالنسبة لكل مجال من مجالات الحكومة والمتمثلة أساسا في هذه الهياكل:

- التفقدية العامة
- الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (مصلحة التكوين)
- خلية النفاذ إلى المعلومة
- شبكة خلايا الحوكمة بالإدارات العامة والمندوبيات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف
- الإدارة العامة للإعلامية و التنظيم و الوثائق و الأرشيف
- الإدارة العامة للشؤون القانونية و العقارية

حيث يتم تبادل المعلومات والخبرات لتسهيل إنجاز المهمة دون اشتراط وجود علاقة وظيفية هرمية بين الهياكل المعنية وتستند هذه العلاقة على تدفق تبادل المعلومات والخبرات الضرورية لكل هيكل في مجال اختصاصها مع ضرورة تجنب كل تداخل في الاختصاصات مع الهياكل الأخرى والتي تبرز من خلال مجالات الحوكمة الآتي ذكرها:

- **التفقدية العامة**

مجال الحوكمة : الرقابة	
الهيكل المسؤول:	التفقدية العامة
الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	ـ تأمين مراقبة مدى تطبيق مبادئ الحوكمة الرشيدة وإعداد تقرير في ذلك. ـ كما تقوم التفقدية العامة تحت السلطة المباشرة للوزير بإجراء الرقابة على التصرّف الإداري والمالي والفني لجميع المصالح التابعة للوزارة والمؤسسات والمنشآت الخاضعة لإشرافها.

	ـ برمجة وتنفيذ مهمّات رقابة عامة أو جزئية اعتمادا على برنامج تدخل سنوي مصادق عليه من قبل الوزير ورفع تقارير دورية حول تقدّم إنجاز البرنامج المذكور وتحليل الفوارق عند الاقتضاء. ـ القيام بكل مهمّة ظرفية أوفجئية تهدف بالخصوص إلى التدقيق في شرعية بعض أعمال التصرّف وإلى الحدّ من التكلفة وتحسين تصرّف وإنتاج المصالح والمؤسّسات والمنشآت الخاضعة لإشراف الوزارة. ـ إعداد تقارير تتضمّن نتائج هذه المهام والبحوث وعرضها على الوزير، ـ متابعة تنفيذ التوصيات الواردة في التقارير المذكورة أعلاه. ـ متابعة تقارير تفقّد دائرة المحاسبات وهيئات الرقابة العامّة فيما يخصّ المؤسسات والمنشآت التي تخضع للإشراف

- **الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية (مصلحة التكوين)**

مجال الحوكمة : التكوين و مدونة السلوك	
الهيكل المسؤول:	الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية
الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- تعزيز قدرات الأعوان العموميين في مجال الحوكمة - تنظيم دورات تكوينية في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد - تعزيز ثقافة الحوكمة الرشيدة بنشر قيم النزاهة وحسن التصرف والشفافية من خلال التظاهرات والندوات و الدورات التكوينية التي يتم تنظيمها . - دعم العلاقات مع المجتمع المدني - التعريف بمدونة السلوك والتوعية بها والتكوين بخصوصها لضمان تطبيقها

- **خلية النفاذ إلى المعلومة**

- مجال الحوكمة: الشفافية والنفاذ للمعلومة	
- الهيكل المسؤول:	- خلية النفاذ إلى المعلومة
- الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- نشر البيانات المتعلقة بالوزارة - تعزيز ثقافة النفاذ إلى المعلومة

- **شبكة خلايا الحوكمة بالإدارات العامة والمندوبيات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف**

- مجال الحوكمة : انشاء قنوات اتصال فعالة	
- الهيكل المسؤول : الخلية المركزية للحوكمة	- الخلية المركزية للحوكمة
- الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- التعهد بحالات التبليغ مع تأمين متابعة ملفات شبهات الفساد للهيكل الراجعة له بالنظر - التنسيق والعمل التشاركي لتشخيص الإشكاليات واقتراح الحلول

- **الإدارة العامة للإعلامية و التنظيم و الوثائق و الأرشيف**

مجال الحوكمة: دعم التكنولوجيا وتحيين التنظيم الهيكلي	
الهيكل المسؤول :	- الإدارة العامة للإعلامية و التنظيم والوثائق و الأرشيف
الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- تعزيز البنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات لدعم الحوكمة - دعم التنظيم الهيكلي للوزارة مما يضمن تكريس الحوكمة الرشيدة

- **وحدة التصرف حسب الأهداف**

التصرف المبني على النتائج والقدرة على الآداء	
الهيكل المسؤول:	وحدة التصرف حسب الأهداف
الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- وضع نظام جديد للتصرّف في ميزانيّة الدولة يمكن من ترسيخ قواعد الحوكمة وتحسين نجاعة وفاعلية السياسات العمومية وضمان شفافيتها وذلك بتوجيه المتصرف العمومي من تصرف مبني على الوسائل إلى تصرف مبني على النتائج والقدرة على الآداء

- **الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية**

تكريس مبادئ الحوكمة بالنصوص القانونية	
الهيكل المسؤول :	الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية
الصلاحيات الرئيسية للهيكل المسؤول عن المجال	- صياغة النصوص القانونية والترتيبية بالاعتماد على مبادئ الحوكمة الرشيدة. - متابعة القضايا المرفوعة لدى القضاء بخصوص شبهات الفساد والرشوة

3.تحليل المشاكل والمخاطر

يعد تحليل المخاطر مسارا جماعيا تشارك فيه أغلب الهياكل الداخلية ،حيث أن الخلية المركزية للحوكمة بالوزارة مدعوة إلى التنسيق بين كل الهياكل لضبط المخاطر وكيفية التصرف فيها وفي هذا الإطار يمكن ذكر مجموع المشاكل الرئيسة التي تم درسها بالخلية المركزية للحوكمة الرشيدة سنة 2020.

مجال الحوكمة	المشاكل الرئيسية
مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي	صعوبة في مراقبة مدى الالتزام بمدونة السلوك
التوقي من الفساد	-ضعف تنظيم وظائف الرقابة ومتابعة الأداء والعلاقات مع المواطن - محدودية المساندة من قبل الهياكل فيما يتعلق بالتواصل حول المعلومات في المجالات التي تنطوي على مخاطر هامة -محدودية التعاون بين هياكل الرقابة والهياكل التنفيذية
نشر ثقافة الحوكمة	- محدودية الدعم والمساندة من قبل الرؤساء بالوزارة - محدودية المقاربة التشاركية المعتمدة - عدم انخراط الأعوان - مقاربة منقوصة على مستوى الإندماج
الشفافية و النفاذ إلى المعلومة	- ضعف نظام المعلومات - ضعف التحسيس بأهمية حق النفاذ إلى المعلومة ومبدأ الشفافية
إبداء الرأي في مشاريع النصوص القانونية	- تشتت مسؤولية إعداد ومتابعة النصوص القانونية بين مختلف الأطراف ذات العلاقة - محدودية الإلمام بوسائل تحليل النصوص القانونية

المحور الثالث:

نشاط الخلية المركزية للحوكمة

خلال سنة 2020

تبعا لإحداث الخلية المركزية للحوكمة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري سنة 2018 وذلك طبقا لأحكام الأمر عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31ماي 2018 والمتعلق بتنقيح الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة .

1.الخطة العملية للخلية المركزية للحوكمة خلال سنة 2020.

يعد إحداث خلية مركزية للحوكمة الرّشيدة وإدراجها صلب الهيكل التنظيمي للوزارة تطبيقا لمقتضيات المنشورين المذكورين بالمرجع أعلاه الصّادرين عن رئاسة الحكومة بهدف تكريس مبادئ الحوكمة الرّشيدة والوقاية من الفساد في الهياكل العموميّة و التي تعتمد على ثلاث عناصر أساسية :

- ✓ الإستراتيجيّة الواضحة
- ✓ النظام الموثق
- ✓ الثقافة المؤسّسية المناسبة

وتتولى الإدارة المركزية للحوكمة الرشيدة في هذا الإطار تنفيذ برنامج عمل لإنجاح هذه المقاربة الجديدة بالوزارة. وتتمثل أهمّ مواضيع هذه الرّؤية الإستراتيجيّة في أربع محاور رئيسيّة وهي:

أوّلا: صياغة ميثاق خاصّ بالحوكمة الرّشيدة يتمثل في مدوّنة سلوك لأعوان وزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ينصّ على التحلّي بالنّزاهة وإحترام القانون والإلتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.(بصدد الإنجاز)

ثانيا: تشخيص المخاطر التي قد تطرأ عند إسداء الخدمات لفائدة المواطنين والعمل على تلافيها وعدم الوقوع فيها.

ثالثا: تدعيم الصلة لكافة الهياكل والأطراف الخارجية التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد عند إعداد سياسات الوزارة الرامية إلى تنمية الخدمات الإدارية المسداة داخله وتطوير جودتها

رابعا: تطوير موقع البيانات المفتوحة (موقع الواب التابع للوزارة) الذي يمثل نقطة نفاذ إلى المعطيات والإحصائيات التي تخص الوزارة.

ولمزيد إضفاء النجاعة والفاعلية على عمل هذا الهيكل وإرساء مقومات الحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع مختلف الهياكل داخل الوزارة والتي تتمثل صلاحياتها أساسا :

- إرساء ووضع آليات العمل لمدونة قواعد السلوك الوظيفي وأخلاقيات العمل بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.
- متابعة كل ملفات الفساد التي هي موضوع تفقد إداري ومالي داخل الوزارة أو محل تتبع قضائي أو الواردة من المشتكين مباشرة إلى الخلية المركزية للحوكمة.
- موافاة الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بكل المعلومات والوثائق والمعطيات المتعلقة بالتصرف الإداري والمالي بالوزارة.
- موافاة مصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالحوكمة ومقاومة الفساد طبقا للتشريع الجاري به العمل بكل ما تطلبه من تصاريح وبيانات ووثائق ومعطيات ذات صلة بمهامها.
- إبداء الرأي وجوبا في كل مشاريع أدلة الإجراءات المزمع تطبيقها والبت في مدى تلاؤمها مع منوال الحوكمة الرشيدة وذلك بالتنسيق مع خلية الحوكمة الرشيدة بالوزارة ومصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالحوكمة والتوقي من الفساد.
- متابعة كل الإجراءات والإصلاحات المتعلقة بطرق التصرف الإداري والمالي بالوزارة وتقديم تقرير حول تطابقها مع منوال الحوكمة الرشيدة بالتنسيق مع خلية الحوكمة الرشيدة بالوزارة ومصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالحوكمة ومقاومة الفساد.
- التنسيق مع هياكل الرقابة والتدقيق الداخلي التابعة للوزارة لإجراء مهام تفقد ظرفي حول الشكايات الجدية التي ترد إلى علمها، والتي قد تكون ذات علاقة بمهامها وإعلام خلية

الحوكمة الرّشيدة بالوزارة ومصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالحوكمة ومقاومة الفساد التي تأذن عند الاقتضاء بإحالة الملف مباشرة إلى أنظار الهيئة الوطنيّة لمكافحة الفساد.

- المشاركة في إعداد الاستبيانات والإحصائيّات التي تأذن بها مصالح رئاسة الحكومة المكلفة بالحوكمة والتوقي من الفساد تطبيقا للمعايير الدوليّة في ضبط مستوى الفساد ومدى تفشّيه أو تراجعه حسب القطاعات والوظائف والخدمات وذلك بهدف اقتراح الإصلاحات التشريعيّة أو الترتيبيّة الضروريّة.
- مدّ خليّة الحوكمة الرّشيدة بالوزارة ومصالح رئاسة الحكومة المكلّفة بالحوكمة والتوقي من الفساد بتقارير دوريّة حول نشاطها ومقترحاتها في الغرض.

ولتفعيل الحوكمة وضمان حسن تطبيقها، يتعيّن على جميع المصالح التابعة للوزارة، في حدود المشمولات الموكولة إليها، تسهيل عمل الإدارة المركزيّة للحوكمة وتمكينها من جميع المعطيات والوثائق التي قد تطلبها في إطار المهام الموكولة لها.

تمثلت أبرز أنشطة الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة خلال سنة 2020 البدأ في رسم خطة قابلة للتنفيذ في المدى القريب في مرحلة أولى وتتمثل أساسا في رسم قواعد أساسية لتحقيق مبادئ الحوكمة وذلك بإحداث لجان ليكون عمل الخلية المركزية للحوكمة في إطار مقاربة تشاركية حيث تم إحداث أربع لجان وذلك للمساهمة في مزيد إحكام التصرف في موارد الإدارة من وسائل وموارد مالية و بشرية :

- لجنة استشارية تكلف بمراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية
- لجنة الرقمنة والتحول الرقمي
- لجنة مكلفة بمتابعة الإنجاز والتصرف في المشاريع التنموية الفلاحية الممولة من جهات خارجية

- لجنة مكلفة بملف حوكمة التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات ودراسة الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية.

لجنة استشارية تكلف بمراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية

تعنى هذه اللجنة بمراجعة التنظيم الهيكلي للوزارة وهي مكلفة بدراسة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة مركزيا وجهويا وبتقديم التصورات الملائمة لتطويره تماشيا مع التوجهات المستقبلية للنهوض بقطاع الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية والأهداف المرسومة لها تكريسا للإصلاحات الجارية والمبرمجة وانسجاما مع مبادئ الحوكمة الرشيدة والتصرف حسب الأهداف.

لجنة الرقمنة و التحول الرقمي :

وهي لجنة مكلفة بملف الرقمنة والتحول الرقمي الفلاحي تتولى القيام بالعمل على التأهيل الرقمي لمجابهة covid-19 وباقي الجوائح.

لجنة مكلفة بمتابعة الإنجاز والتصرف في المشاريع التنموية الفلاحية الممولة من جهات خارجية :

- ✓ تعهد لهذه اللجنة متابعة انجاز والتصرف في المشاريع التنموية الفلاحية المعنية كما تتولى تحديد الإشكاليات والصعوبات التي تحول دون تقدم نسق انجاز هذه المشاريع
- ✓ اقتراح الحلول الملائمة لتذليل الصعوبات لإنجاز هذه المشاريع في مراحلها المحددة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة.

لجنة مكلفة بملف حوكمة التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات ودراسة الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية :

- ✓ تعنى هذه اللجنة بملف حوكمة التصرف في السيارات الإدارية ونفقات المحروقات
- ✓ تتولى دراسة الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية لمختلف المصالح المركزية والمندوبيات الجهوية و المؤسسات تحت الإشراف.
- ✓ جرد مفصل للسيارات المسندة لأغراض شخصية و سيارات المصلحة المسندة بصفة ثانوية لأغراض شخصية

✓ القيام بقائمات تفصيلية في كلفة الصيانة و التصرف و إعداد كشف سنوي حول متابعة و تقييم استهلاك الوقود بالنسبة لكل المؤسسات و الهياكل تحت الإشراف.

كما تولت الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري :

إعداد برنامج تكوين حول الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد والمسؤوليّة المجتمعيّة:

مجال التكوين	حاجات التكوين	الجمهور المستهدف
الحوكمة الرشيدة والقيادة الإدارية واتخاذ القرارات	• المبادئ العامة للحوكمة : - الحوكمة وآليات تعزيز النزاهة والوقاية من الفساد - الحوكمة وتعزيز أخلاقيات العون العمومي - الحوكمة المحلية - حوكمة المؤسسات العمومية - الحوكمة والحوار الإجتماعي - الحوكمة والتصرف في المخاطر - الحوكمة وتقييم السياسات العمومية - الحوكمة وإرادة التغيير - الحوكمة واليقضة الإستراتجية - المواصفات الوطنية للحوكمة (RNG) - تحليل المشكلات و إتخاذ القرارات - تقنيات التفاوض والتعبير، إدارة الازمات، - التخطيط ووضع الإستراتجيات، الإدارة الإستشرافية، - إدارة الإجتماعات - بناء وقيادة فرق العمل - قيادة التغيير - الحوكمة الرشيدة و سبل ترسيخها في - المنظومة الإدارية التونسية - الحوكمة والقيادة الإدارية - الحوكمة والإستشراف	إطارات و أعوان بالإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية

	- آليات الحوكمة - القيادة الإدارية - التخطيط الإستراتيجي - مدونة السلوك و أخلاقيات العون العمومي - الحوكمة ومقاربة النوع الاجتماعي - إعداد أدلة الإجراءات - المهام الجديدة لمكاتب العلاقات مع المواطن في ظل المنظومة الإلكترونية للشكاوي الإبلاغ عن حالات الفساد	
حوكمة التصرف الإداري والمالي	• حوكمة ابرام الصفقات العمومية • حوكمة التصرف في السيارات الإدارية • حوكمة التصرف في المساكن الإدارية • حوكمة التصرف في المخزون • حوكمة التصرف في الموارد البشرية • حوكمة التمويل العمومي للجمعيات • المهام الجديدة لمكاتب العلاقات مع المواطن في ظل المنظومة الإلكترونية للشكاوي الإبلاغ عن حالات الفساد • إدارة المشاريع و البرامج العمومية وتقييمها. • المسؤولية المجتمعية للمؤسسات والهياكل الإدارية • مؤشرات الأداء • تصميم المسارات و إعادة هندستها • برمجة ومتابعة العمل الحكومي: الآليات ومتطلبات النجاعة • إعداد وتنفيذ وتقييم المشاريع العمومية • إدارة وتطبيق أنظمة الجودة بالمصالح العمومية • الحراك الوظيفي داخل الهياكل العمومية • المجتمع المدني والحوكمة • الاتصال الرقمي • النفاذ إلى المعلومة	إطارات و أعوان بالإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية

- تنظيم دورات تكوينيّة و ملتقيات و جلسات عن بعد ندوات تحسيسيّة حول الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد ومدوّنة قواعد السّلوك الوظيفي وأخلاقيّات العمل.
- الحضور في منتدى حول النفاذ الى المعلومة والبيانات العمومية المفتوحة وحوكمة التصرف في الموارد الطبيعية وذلك يوم 04 نوفمبر 2020.
- الحضور في منتدى حول المشاركة العمومية والنزاهة بالقطاع العمومي والحوكمة على المستوى المحلي وذلك يوم الخميس 05 نوفمبر 2020.
- الحضور في منتدى حول رقمنة وتحسين جودة الخدمات العمومية وذلك يوم 06 نوفمبر 2020.
- يوم دراسي حول أنظمة التصرف لمكافحة الرشوة في اطار المواصفة العالمية ISO37001 بالمدرسة الوطنية للإدارة وذلك يوم 09 نوفمبر 2020.
- المشاركة في ندوة عن بعد من تنظيم مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية والوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني حول الحكومة المفتوحة بتونس وذلك يوم 12 نوفمبر 2020.
- برمجة جملة من الجلسات عن بعد مع المكلفين بخلايا الحوكمة حيث تم عقد جلسة أولى يوم 2020/12/2 للتعريف بمهام المكلفين بخلايا الحوكمة الرشيدة.
- المشاركة في الندوة الافتراضية التي أعدتها الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد بمصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية وبالشراكة مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE حول " الوسائل العملية لخلايا الحوكمة: نحو مردودية أفضل" بتاريخ 8 ديسمبر 2020.
- المشاركة في الملتقى الافتراضي للجنة البندقية الثانية عشر للمفوضية الإقليمية الأروبية للديمقراطية حول موضوع الإدارة العمومية والأساليب الجديدة للعمل أيام 15 و 16 و 17 ديسمبر 2020

- كما تم عقد جلسة ثانية افتراضية يوم 2020/12/18 بمشاركة الإدارة العامة للحوكمة برئاسة الحكومة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE وذلك لتقديم الدليل العملي لخلايا الحوكمة الرشيدة.
- احداث شبكة لخلايا الحوكمة الرشيدة بالوزارة وذلك بمقتضى القرار عدد 2755 المؤرخ في 22 /09/2020 (نسخة من القرار بالملاحق)
- تشخيص منظومة النزاهة بالوزارة (انظر الجدول التالي)

تشخيص منظومة النزاهة بالوزارة:

التشخيص / الاختلالات	القرارات المتخذة	النتائج المرجوة
✓ إحداث مصالح بصفة إعتباطية. ✓ وجود فراغ على مستوى الموارد البشرية بعض الهياكل	إحداث لجنة استشارية تكلف بمراجعة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية	✓ دراسة التنظيم الهيكلي لوزارة الفلاحة مركزيا و جهويا ✓ تقديم التصورات الملائمة لتطويره تماشيا مع التوجهات المستقبلية للنهوض بقطاع الفلاحة ✓ تقديم و دراسة المقترحات والتصورات المتعلقة بتطوير هيكلة المنشآت و المؤسسات العمومية تحت الإشراف و الهياكل المهنية و المراكز الفنية
■ غياب الحوكمة في مجال إسناد السيارات الإدارية و خاصة سيارات المصلحة لأغراض شخصية	إحداث لجنة مكلفة بملف حوكمة التصرف في السيارات الإدارية و نفقات المحروقات ودراسة الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية	✓ تتولى تقييم الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية لمختلف المصالح المركزية و المندوبيات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف. ✓ اعتماد معايير موضوعية يتم ضبطها مسبقا لدراسة الملفات المتعلقة بالإسنادات الجديدة الخاصة بسيارات المصلحة لأغراض شخصية
وجود إخلالات والصعوبات بالمشاريع التنموية الممولة من جهات أجنبية التي تحول دون تقدم نسقها	إحداث لجنة مكلفة متابعة الإنجاز والتصرف في المشاريع التنموية الفلاحية الممولة من جهات خارجية.	✓ متابعة جميع مراحل الإنجاز و التصرف في المشاريع التنموية الفلاحية ✓ تحديد الإشكاليات و الصعوبات التي تحول دون تقدم نسق انجاز هذه المشاريع ✓ إقتراح حلول لتذليل الصعوبات لإنجاز هذه المشاريع في مراحلها المحددة بالتنسيق مع الأطراف ذات العلاقة
	إحداث لجنة الرقمنة والتحول الرقمي	العمل على إعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية في مجال الإعلامية ✓ إعداد دراسة استراتجية للرقمنة والتحول الرقمي الفلاحي

		✓ إعداد مخطط تنفيذي في مجال الرقمنة للإدارات حسب الإختصاص و إعداد رزنامة عمل في الغرض. ✓ العمل على توحيد و إعادة هيكلة النظام المعلوماتي في إطار هيكل واحد ✓ إدارة مشروع الفلاحة الرقمية و تأهيل القطاع ✓ التنسيق بين الهياكل ذات الصلة بالقطاع الفلاحي و الرقمنة.
✓ غياب ألية تواصل و إتصال بين المكلفين بخلايا الحوكمة ✓ غياب التنسيق بين المكلفين بالخلايا الحوكمة بالإدارات المركزية و المندوبيات الجهوية و المؤسسات تحت الإشرلف و بين الخلية المركزية للحوكمة. ✓ عدم وجود أدلة إجراءات خاصة بخلايا الحوكمة	تركيز شبكة خاصة بالمكلفين بخلايا الحوكمة بالإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية و المؤسات تحت الإشراف وذلك لتفعيل التنسيق فيما بينها و تسهيل عملية الإتصال والتواصل .(المنشور عدد 121 بتاريخ 2020/06/30 و المنشور عدد 153 بتاريخ 2020/08/26.) - إعداد ـ دليل إجراءات خلايا الحوكمة الرشيدة . - تنظيم ملتقيات و دورات تكوينية في مجال الحوكمة	✓ توحيد إجراءات العمل بين خلايا الحوكمة ✓ إيجاد قنوات إتصال مباشرة و فعالة ✓ تنظيم دورات تكوينة لفائدة المكلفين بخلايا الحوكمة ✓ العمل على تفعيل المقاربة التشاركية في العمل بين خلايا الحوكمة.
✓ توتر العلاقات بين الرئيس و المرؤوس مما ينعكس سلبا على مردودية الإدارة و توتر المناخ العام بها . ✓ انتهاكات منسوبة للرؤساء في العمل و ذلك بتجميد أعمال عدد من الإطارات و إقصائهم من العمل الإداري		✓ العمل على إعداد دليل علاقات وظيفية بين الرئيس و المرؤوس وسبل الإتصال والتواصل. ✓ تنظيم دورات تكوينية في مجال الإتصال و التواصل و بناء الفرق Team buillding et communication

✓ غياب التنسيق مع مكونات المجتمع المدني كشريك للقطع مع منظومة الفساد	• العمل مع المجتمع المدني للقطع مع منظومة الفساد في القطاع الفلاحي	✓ تكريس مقاربة تشاركية لإرساء ثقافة الحوكمة والقطع مع الفساد
ـ عدم وجود معطيات وبيانات علمية في مجال الحوكمة ومكافحة الفساد ـ غياب منظومة لتقييم المؤشرات في مجال الحوكمة	ـ إعداد إستبيانات خاص بمجال الحوكمة ومكافحة الفساد في المجال الفلاحي	ـ المساعدة على تشخيص الوضع الخاص بمكافحة الفساد بأسس علمية قابلة للتقييم و المراجعة ـ القيام بتقييم هذه المؤشرات
ـعدم وجود تطور للإتفاقية الحالية بين وزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	إعداد مشروع تحيين و تطوير الاتفاقية الخاصة بمكافحة الفساد بين وزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري و الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	تطوير و تحيين الإتفاقية الحالية بين الوزارة و الهيئة
ـغياب معيار الجودة للخدمات الإدارية في المجال الفلاحي .		✓ العمل على تفعيل معايير الجودة في المجال الفلاحي
ـغياب استراتجية خاصة بمجال الحوكمة بالقطاع الفلاحي	✓ ضبط الأهداف الرئيسية ✓ تحديد الأهداف العملياتية ✓ ضبط أليات العمل	✓ إعداد استراتجية خاصة بمجال الحوكمة بالقطاع الفلاحي تكون الأولى على المستوى الوطني

سلطان

- متابعة ملفات الفساد التي تصل إلى علم الخلية المركزيّة للحوكمة بالوزارة
- متابعة مدى اعتماد الحوكمة والشفافيّة في ميدان الصفقات العموميّة
- التحقق من مدى تطابق الإجراءات والتراتيب الجاري بها العمل مع مبادئ الحوكمة الرشيدة
- التعاون مع كل الهياكل المركزيّة والمراكز الجهويّة والمحليّة لترسيخ مبادئ الحوكمة الرشيدة بالوزارة .
- تعزيز التعاون مع كل الهياكل الوطنيّة والدوليّة المختصّة في مجال الحوكمة الرشيدة ومقاومة الفساد.
- كما تم إحداث خليا حوكمة بالإدارات العامة وجميع المندوبيات الجهوية والمؤسسات العمومية تحت الإشراف .

2/ معطيات إحصائية حول الملفات

توزيع الملفات حسب الاختصاص

✓ عدد العرائض الواردة على خلية الحوكمة خاصة بالإبلاغ عن الفساد	622
✓ عدد الملفات الخاصة بالحوكمة	306
✓ العدد الجملي للملفات	928

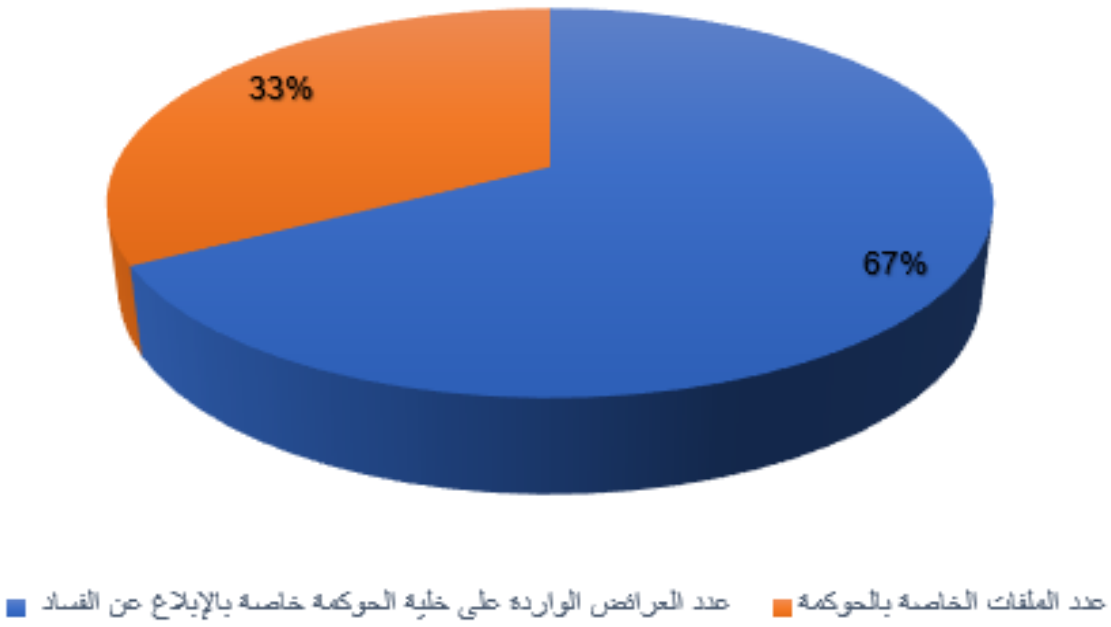

معطيات إحصائية حول العرائض والإبلاغ عن الفساد

✓ عدد العرائض الواردة على خلية الحوكمة	387
✓ عدد المبلغين من الذكور	94
✓ عدد المبلغين من الاناث	51
✓ عدد العرائض مجهولة المصدر	177
✓ عدد العرائض من اشخاص معنويين	85

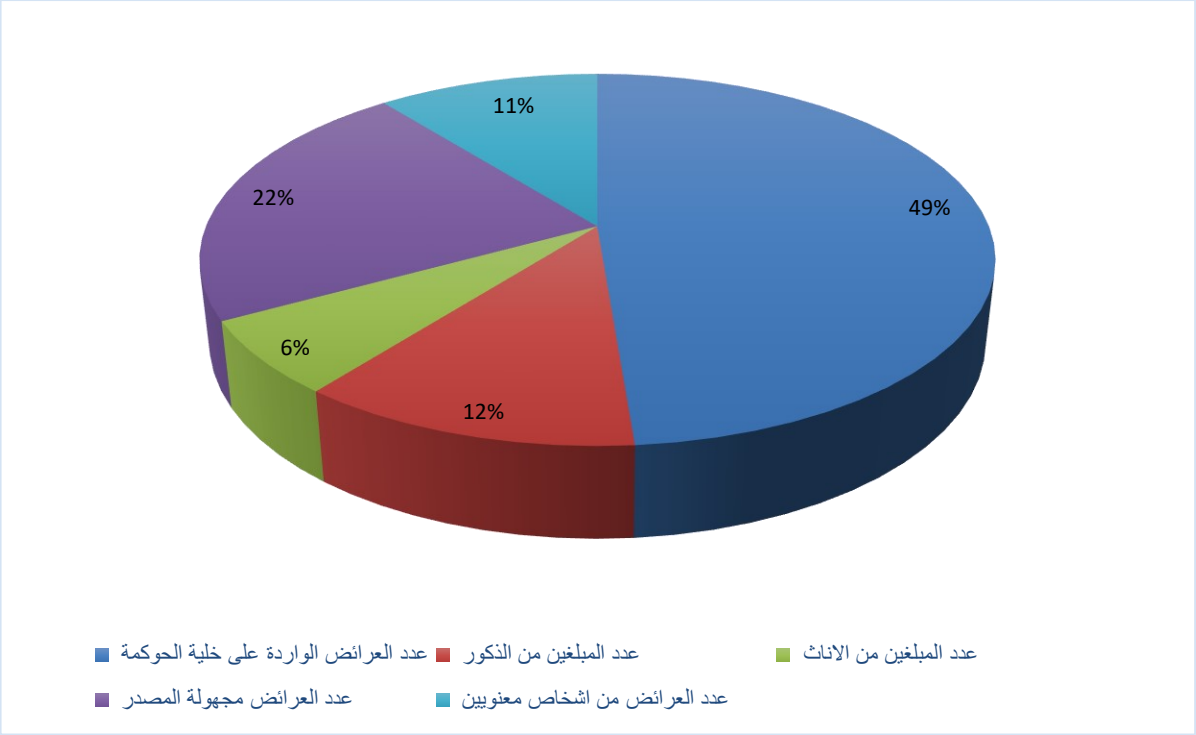

توزيع الملفات حسب مصدر التبليغ

مصدر التبليغ	عدد الملفات
✓ مباشرة	314
✓ الفاكس	67
✓ البريد الالكتروني	02
✓ إحالة (الهيئة أو الإدارة المعنية)	503
المجموع	709

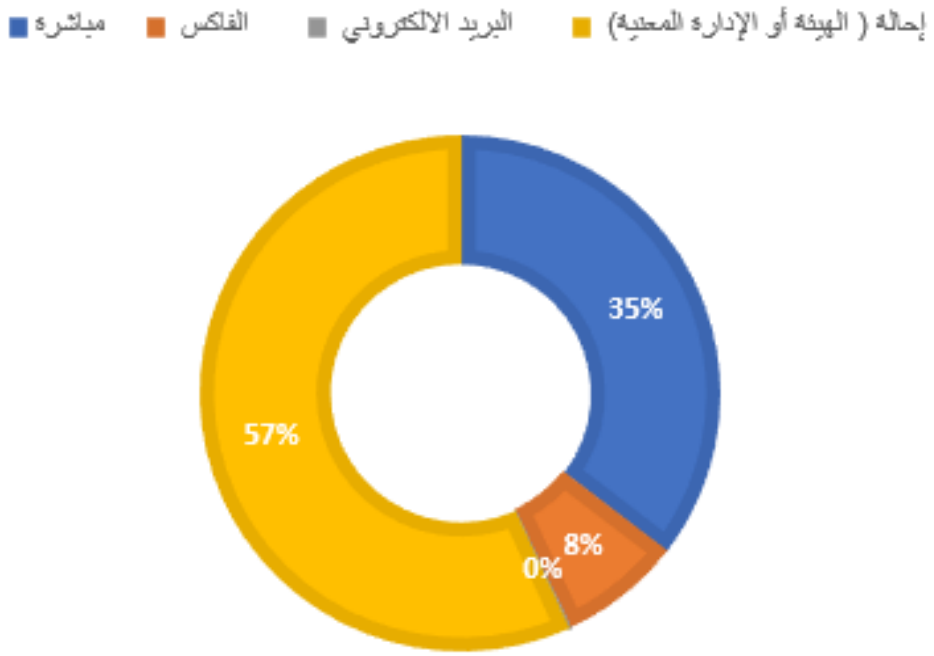

طور الملف

طور التقصي	عدد الملفات
✓ ختم الملف	09
✓ الإحالة على القضاء	32
✓ مراسلة الهيكل المعني لطلب معطيات ووثائق	638
✓ احالة الى التفقدية للبحث والتحري	109
✓ إجابة الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد	114

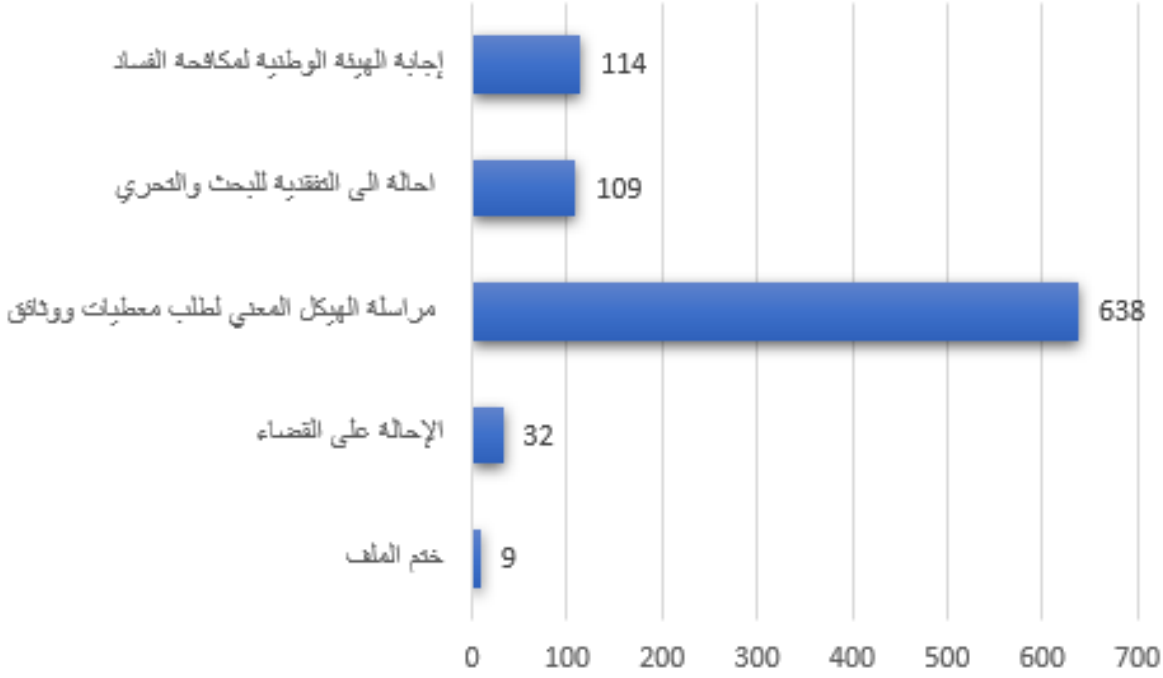

3. منهجية البحث والتقصي المعتمدة :

في إطار إعداد التقارير الخاصة بالملفات الوارد على خلية الحوكمة الرشيد يتم الإعتماد على جملة من الآليات التي تساعد في عملية البحث و التقصي ومن بينها :

- آلية مراسلة الهيكل المعني :

حيث يتم توجيه مراسلات إلى الهياكل المعنية التي تستأثر بالمعطيات والوثائق وذلك سواء:

لفتح تحقيق بخصوص الموضوع ذاته لتمكيننا من المعطيات الضرورية المتعلقة بالمسألة التي قد تشكل شبهة فساد للتدخل لإجراء ما يتعين بخصوص كل طارئ على تسيير المرفق العام

لتقديم الحجج و الأدلة و الوثائق و المعطيات التي يراها مناسبة لدحض الشبهة عنه .

- آلية الإتصال والسماع :

يتم الإتصال بالمبلغ للحصول على إفادته وتدقيق المعطيات الواردة بالتبليغ سواء:

عبر الهاتف أو بتدوين ملحوظات بكل أمانة وتجرد وحرفية و مهنية في إطار حصص سماع وذلك معدل (06) أشخاص يوميا أو في إطار جلسات بمعدل جلسة كل يوم على الأقل .

- الإعتماد على المراجع القانونية والترتيبية المتصلة بالمسألة :

لدراسة ملف تتعلق به شبهة فساد يتم الرجوع إلى المراجع القانونية والترتيبية اللازمة لمزيد البحث والتحري في كل تكييف للوقائع القانونية والمتمثل في الوصف القانوني الصحيح للوقائع مما يساعد على إعطاء جملة من التوجهات والقراءات والإستنتاجات الصحيحة للموضوع .

سلطان

المحور الرابع :

تقديم خطة العمل ومسار إعدادها وتحيينها بالنسبة لسنة 2021

1/ التناسق مع وثائق التخطيط الوطنية والداخلية:

يرتكز مسار التخطيط في تونس بالاعتماد على التخطيط الإستراتيجي الخماسي، والتخطيط العملياتي الذي يدمج عدة مشاريع، والتخطيط السنوي الذي يعكس من خلال وثائق التخطيط الخاصة بكل هيكل عمومي والميزانية.

حيث يمكن اعتبار بصفة إجمالية أن الالتزامات السياسية الوطنية في مجال الحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد في التقليص من تأثير الفساد على حياة التونسيين. والشروع في تغيير السلوكيات والتصرفات بشكل يخلق مناخا مواطنيا جماعيا مناهضا للفساد و يرسي بنية اجتماعية وذهنية مستبطنة لعلوية القانون.

و من هذا المنطلق يمكن أن نتبين أن الإستراتيجية الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري تنسجم وتناغم مع الإستراتيجية المتبعة في هذا المجال.

2 ـ مسار التخطيط :

يعتبر التخطيط مسارا تشاركيا حيث تتداخل بعض الهياكل الداخلية والمتمثلة خاصة في :

- ❖ التفقدية العامة
- ❖ الإدارة العامة للمصالح الإدارية والمالية
- ❖ الإدارة العامة للشؤون القانونية والعقارية
- ❖ شبكة المكلفين بخلايا الحوكمة بالإدارات المركزية والمندوبيات الجهوية والمؤسسات تحت الإشراف .

1- تقديم خطة العمل الخاصة بالحوكمة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

تتمثل خطط العمل الخاصة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري في:

- ❖ وضع مدونة سلوك ومواثيق أخلاقية تضمن حسن استعمال الموارد العمومية وتسهم في تكريس أعلى درجات المهنية والنزاهة لدى الأعوان العموميين بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري.

- ضمان النفاذ إلى المعلومة .
- تحسين الشفافية في مسار اتخاذ القرارات المتعلقة باستعمال الأموال العمومية.
- تدعيم المساءلة والمسؤولية للحيلولة دون الإفات من العقاب ولضمان المساواة بين الجميع
- تطوير أدوات عمل وتعزيز قدرات الأطراف الفاعلة في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- تشجيع اعتماد ونشر وتعميم طرق التصرف الحديث
- تعزيز قدرات الأعوان العموميين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد
- توضيح دور مختلف الفاعلين العموميين المتدخلين في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد وتحسين التنسيق فيما بينها
- إعداد منوال حوكمة خاص بوزارة الفلاحة
- العمل على تنسيق مع المجتمع المدني لنشر ثقافة الحوكمة ومكافحة الفساد.
- حوكمة قطاع المياه
- حوكمة قطاع الغابات
- حوكمة قطاع الصيد البحري
- حوكمة الفلاحة البيولوجية

هذا وتجدر الإشارة إلى أن هذه الخطة ستمتد على ثلاث سنوات ويقع تحيينها كل ستة أشهر.

المحور الخامس:

خطة عمل خلية الحوكمة لسنة 2021

1.تقديم مسار انجاز خطة العمل

يندرج إحداث خلايا الحوكمة في إطار المقاربة القطاعية التي تتوخاها الدولة بهدف تنزيل الإصلاحات في مجال الحوكمة ومقاومة الفساد على المستوى الهياكل والجهات كما يتنزل إحداث خلايا الحوكمة في إطار الاستجابة لأوضاع وتحديات تنظيمية واجتماعية من جهة ولأسباب موضوعية وعملية من جهة أخرى.

ومن هذا المنطلق تسعى الخلية المركزية للحوكمة إلى إعداد تقرير وفق معايير قابلة للمتابعة والتقييم والتحيين.

2. الجدول التاليفي للانشطة

انظر الجدول في الصفحة الموالية

المجال الأول	الأهداف	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية / نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الأداء
مدونة السلوك	- تعزيز التوعية والتكوين حول مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي - تعزيز أنظمة الوقاية والرقابة	- ضبط نظام تحفيزي حول احترام مدونة السلوك	- التثبت من تعميم مدونة السلوك بين جميع الأعوان و مسك سجل محين حول نشر وتعميم المدومة - تكليف فريق متعدد الإختصاصات لملائمة المدونة مع خصوصيات وزارة الفلاحة وإعداد مدونة سلوك خصوصية - وضع استراتجية اتصالية لتعميم ونشر مدونة السلوك	من شهر جانفي إلى غاية شهر أفريل 2021	- دعم ثقة المواطن في الهيكل العمومي - إطلاع الأعوان المنتميين إلى الهيكل العمومي على مدونة السلوك وأخلاقيات العون العمومي - مشاركة الأعوان في صياغة مدونة سلوك خاصة بوزارة الفلاحة - التصريح بالمكاسب والهدايا وغيرها من الإمتيازات	- نسبة الأعوان الملتزمون بمدونة السلوك من مجموع الأعوان المنتميين لوزارة الفلاحة - نسبة استعاب مضمون مدونة السلوك - نسبة الأعوان الخاضعين لقانون التصريح بالمكاسب - نسبة وضعيات تضارب المصالح التي تمت تسويتها

المجال الثاني	الأهداف	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية / نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الأداء
التوقي من الفساد	ـتحديد مكامن مخاطر الفساد وتحيينها سنويا وبلورة آليات التوقي منها ومتابعة تفعيلها	ـ إعداد قائمة مخاطر الفساد بالإعتماد على المعطيات و التقارير الصادرة عن الهياكل المتخصصة . ـ المساهمة في التطبيق السليم تحليل التقارير حول الشكاوى المقدمة من قبل المواطنين و الحرفاء و الأعوان و المجتمع المدني	ـعقد إجتماعات للتنسق مع مختلف الهياكل . ـ إعداد تقارير في كل مجال ـ الحث على التصريح بالمكاسب . ـ تفعيل قرارات حماية المبلغين عن الفساد	بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر سبتمبر 2021	ـ تحديد المخاطر الكبرى و المجالات ذات الأولوية بالتوافق مع الأطراف ذات العلاقة . ـ تفعيل أليات التحسيس و التكوين داخل الهيكل العمومي ـ توخي مقاربة تشاركية للعمل في إطار فرق . ـ تقريب الوظائف المتكاملة لتحسين وظيفة الحوكمة و التوقي من الفساد : التصرف في المخاطر و الجودة .	ـنسبة المطابقة لقانون المتعلق بالتصريح بالمكاسب نسبة القرارات المتعلقة بحماية المبلغين المفعلة مقارنة بمجموع القرارات المرتبطة بنشاط الهيكل . - درجة التقدم في تحسين مؤشر إدراك الفساد .

المجال الثالث	الأهداف	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية / نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الأداء
نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة	- تحسيس وتكوين أعوان الهيكل العمومي بخصوص مبادئ الحوكمة الرشيدة . - إعتماد أعوان الهيكل الهيكل العمومي مبادئ الحوكمة الرشيدة في التخطيط وتنفيذ وتقييم أنشطتهم .	- المساهمة في إعداد برنامج تكوين لفائدة أعوان الهيكل العمومية في المجالات الحوكمة و التوقي من الفساد . - ـ تنظيم دورات تكوينية بالتعاون مع الهيكل المكلف بالموارد البشرية . - ـتعزيز ثقافة التصرف في المخاطر	- برامج تكوين في مختلف محاور الحوكمة الرشيدة .	بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر جوان 2021	- ـ نسبة الأعوان المتكونين مقارنة بعدد الجملي للأعوان الذين تمت دعوتهم للمشاركة في الدورات التكوينية . - نسبة المشاريع تحسين الحوكمة التي تم إنجازها مقارنة بعدد المشاريع المقترحة	- ـ تنظيم ملتقيات حول تأثير حوكمة الهيكل العمومي على أداء الموظفين وجودة الخدمات . - تحليل الأطراف ذات العلاقة - التدريب في مجال التصرف في التغيير - تثمين الممارسات الفضلى

المجال الرابع	الأهداف	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية / نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الأداء
الشفافية والنفاد إلى المعلومة	- تعزيز الثقة في الوزارة - بلوغ رضا المواطنين ومنظمات المجتمع المدني ومختلف الأطراف ذات العلاقة بخصوص الاليات الموضوعة من قبل الوزارة لتسيير النفاذ الى المعلومة	مساندة المكلف بالنفاذ الى المعلومة في تحديد نقاط قوة وضعف النفاذ الى المعلومة من خلال تحليل كيفية تنظيم وتوفير المعلومات الواجب نشرها استباقيا و الإجراءات المستوجبة للغرض	- التعاون مع المكلف بالنفاذ الى المعلومة لاقتراح التدابير العملية ووسائل المتابعة الكفيلة بتفعيل المقتضيات القانونية ذات العلاقة وحديد مؤشرات يتم ادراجها في خطة العمل الخاصة بالحوكمة	بداية من شهر جانفي إلى غاية شهر جوان 2021	- ـ نسبة المعلومات المنشورة مقارنة بالمعلومات الواجب نشرها تلقائيا. - نسبة الرد على مطالب النفاذ مقارنة بجملة المطالب الواردة - نسبة الإجابة فب الآجال المحددة	- ـ تنظيم ملتقيات حول تأثير حوكمة الهيكل العمومي على أداء الموظفين وجودة الخدمات . - تحليل الأطراف ذات العلاقة - التدريب في مجال التصرف في التغيير - تثمين الممارسات الفضلى

المجال الخامس	الأهداف	المشاريع	الأنشطة	الآجال بداية / نهاية	النتائج المنتظرة	مؤشرات قيس الأداء
المساهمة في اعداد الوثائق الاستراتيجية وابداء الراي في مشاريع النصوص القانونية	- تحديد المسؤوليات وإجراءات اعداد ومتابعة الوثائق الاستراتيجية وابداء الراي في مشاريع النصوص القانونية	اعداد الوثائق الاستراتيجية وفق مقاربة تشاركية في مشاريع النصوص القانونية	- تحديد أدوار ومهام مختلف الهياكل المعنية بطريقة واضحة وموثقة	بداية من شهر مارس إلى غاية شهر أكتوبر 2021	- نسبة مقترحات تحسين الوثائق الاستراتيجية التي تم اعتمادها أو المقترحات المقدمة - نسبة الآراء التي تم ابدائها حول مشاريع النصوص القانونية	- عدد التقارير الخصوصية حول اعداد الوثائق الاستراتيجية ومشاريع النصوص القانونية - عدد مقترحات تفعيل مطابقة الوثائق لقواعد الحوكمة الرشيدة

3.التوصيات و المقترحات

في البداية تجدر الإشارة أن الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية و الصيد البحري بصدد صياغة مشروع اتفاقية مه الهيئة الوطنية للحوكمة ومكافحة الفساد .

صياغة مشروع اتفاقية مع الأكاديمية الدولية للحوكمة الرشيدة بالمدرسة الوطنية للإدارة

- صياغة مشروع اتفاقية مع جمعيات ناشطة في مجال الحوكمة .
- إعداد منصة إلكترونية خاصة بخلايا الحوكمة بالوزارة.
- كما انه من أبرز المقترحات التي يمكن التأكيد عليها هي :

- البدأ بعملية تشخيص حوكمة القطاع الفلاحي ككل .
- إعداد خطة استراتيجية لحوكمة القطاع الفلاحي
- إعداد خطة عملية تنفيذية لمزيد إحكام هذا القطاع
- دعم القدرات عبر التحسيس والتكوين
- إرساء ثقافة التحلي بالنزاهة واحترام القانون والالتزام بتقديم خدمات ذات جودة عالية للمواطنين.
- اختيار احدى الإدارات العامة أو الهياكل الراجعة بالنظر كجزيرة للنزاهة وفق معايير علمية.
- الاهتمام بالجانب التنظيمي للخلية المركزية للحوكمة (انظر الوثيقة المصاحبة)

أنموذج لهيكلة خلية الحوكمة الرشيدة وضبط مهامها ومشمولاتها

خلية الحوكمة الرشيدة

وحدة مكلفة بنشر ثقافة الحوكمة الرشيدة والعلاقات مع المجتمع المدني.	وحدة مكلفة بأخلاقيات المهنة والشفافية	وحدة مكلفة بالتوقي من الفساد ومكافحته
ـ نشر وتعزيز ثقافة الحوكمة. ـ العمل على إرساء إستراتيجية قطاعية حول الحوكمة الرشيدة. ـ تنظيم تظاهرات حول الحوكمة الرشيدة. ـ تنظيم دورات تكوينية في مجال الحوكمة. ـ إقتراح آليات وإجراءات لنشر الحوكمة الرشيدة. ـ دعم العلاقات مع المجتمع المدني. ـ التنسيق مع الأطراف المعنية (هيئة النفاذ إلى المعلومة...إلخ). ـ المساهمة في إعداد مخطط عمل وتقارير خلية الحوكمة في نطاق أنشطتها.	ـ السهر على نشر مدونة سلوك وأخلاقيات العون العمومي. ـ السهر على إعداد مدونة السلوك الخاصة بالقطاع. ـ التقييم المدوري لمدرجة شفافية الهيكل. ـ تجميع المبيانات والمعلومات والإحصائيات حول الحوكمة الرشيدة لإعداد قاعدة بيانات قابلة للإستغلال. ـ التنسيق مع الأطراف المعنية (هيئة النفاذ إلى المعلومة...). ـ المساهمة في إعداد مخطط عمل وتقرير خلية الحوكمة الرشيدة في نطاق أنشطتها.	ـ التعهد بحالات التبليغ عن الفساد وتأمين متابعة ملفات شبهات الفساد. ـ التنسيق مع الأطراف المعنية(الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد). ـ إقتراح آليات الكشف عن الفساد والتوقي منه. ـ المساهمة في إعداد مخطط عمل وتقارير خلية الحوكمة في نطاق أنشطتها.

الملاحق

الملاحق:
قرار إحداث خلايا الحوكمة

الجمهورية التونسية
وزارة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

قرار

2755

من وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصّيد البحري مؤرّخ في ..... 22 سبتمبر 2020 ..... يتعلّق بإحداث شبكة خلايا الحوكمة الرشيدة بالوزارة.

إنّ وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري،

بعد الإطلاع على الدستور،

وعلى القانون عدد 112 لسنة 1983 المؤرخ في 12 ديسمبر 1983 المتعلق بضبط النظام الأساسي العام لأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة المرسوم عدد 89 لسنة 2011 المؤرخ في 23 سبتمبر 2011،

وعلى الأمر وعلى الأمر عدد 419 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بضبط مشمولات وزارة الفلاحة،

وعلى الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة كما هو منقح ومتمم بالنصوص اللاحقة و آخرها الأمر عدد 1560 لسنة 2011 المؤرخ في 05 سبتمبر 2011،

و على الأمر عدد 1150 لسنة 2016 المؤرخ في 12 أوت 2016 المتعلق بإحداث خلايا الحوكمة وضبط مشمولاتها،

وعلى الأمر عدد 503 لسنة 2018 المؤرخ في 31 ماي 2018 و المتعلق بتنقيح الأمر عدد 420 لسنة 2001 المؤرخ في 13 فيفري 2001 المتعلق بتنظيم وزارة الفلاحة،

و على الأمر الرئاسي عدد 84 لسنة 2020 المؤرخ في 02 سبتمبر 2020 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة و أعضائها،

و على منشوري وزير الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية عدد 125 المؤرخ 2020/06/30 وعدد 153 بتاريخ 2020/08/26 المتعلقين بتركيز شبكة خاصة بالمكلفين بخلايا الحوكمة الرشيدة.

قررت ما يلي:

الفصل الأول : تحدث لدى وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري شبكة لخلايا الحوكمة الرشيدة

الفصل 2 : تكلف شبكة خلايا الحوكمة الرشيدة بضبط وتنفيذ السياسات العامة في مجال الحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد على المستوى المركزي والجهوي وكذلك:

- متابعة وتقييم تنفيذ الإستراتيجية الوطنية والخاصة بالقطاع الفلاحي وخطط العمل في مجال الحوكمة الرشيدة.
- تفعيل مفهوم العمل التشاركي بين مختلف الهياكل المركزية والجهوية في مجال الحوكمة الرشيدة والتوقي من الفساد.
- تشخيص أهم الإخلالات المتواترة المتعلقة بأخطاء التصرف.
- العمل على إدراج آليات التصرف الحديث في الموارد البشرية في الهياكل العمومية التابعة لوزارة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري.
- إعداد تصورات للحدّ من ظاهرة الفساد بالتنسيق مع جميع الأطراف المتداخلة.

- تفعيل مدونة السلوك و أخلاقيات العون العمومي وميثاق سلوك المتصرف العمومي .
- العمل على إيجاد التناسق والتناغم بين مختلف خلايا الحوكمة الرشيدة بالوزارة لتحقيق النجاعة المرجوة .
- إعداد التقارير الدورية حول ملفات الفساد الإداري والمالي .
- تقديم معطيات إحصائية حول تطور نسق نشر ثقافة الحوكمة الرشيدة في القطاع الفلاحي.
- المساهمة في إعداد البرنامج السنوي للتكوين في مجال الحوكمة والتوقي من الفساد.
- ربط علاقات شراكة وتعاون بين المؤسسات والهياكل ومكونات المجتمع المدني ذات العلاقة .
- تنظيم ندوات وملتقيات ودورات تكوينية في مجال الحوكمة الرشيدة ومكافحة الفساد.

الفصل 3 : تتركب الشبكة من أعضاء ممثلين عن الهياكل المركزية والجهوية للوزارة يتم تعيينهم من رؤساء إداراتهم و يترأسها مدير عام الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بالديوان

الفصل 4 : تجتمع اللجنة مرة كل ثلاثة (3) أشهر و كلما اقتضت الحاجة ذلك بناء على دعوة من رئيسها .

يمكن لرئيس الشبكة دعوة ممثلين عن وزارات و مؤسسات عمومية وجماعات محلية وكل شخص يرى فائدة في حضوره للمشاركة في أشغال الشبكة و يكون رأيه استشاريا.

الفصل 5 : تعهد مهام كتابة شبكة خلايا الحوكمة الرشيدة إلى الخلية المركزية للحوكمة الرشيدة بالديوان .

وزيرة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري

وزيرة الفلاحة
والموارد المائية والصيد البحري

عاقصة البحري

الملاحق:
الجلسات والملتقيات

يوم دراسي عن بعد بتاريخ 06 نوفمبر 2020 بالمدرسة الوطنية للإدارة حول أنظمة التصرف لمكافحة الرشوة في إطار المواصفات العالمية ISO 37001 بمشاركة الخبير الكندي Christian LEVESQUE.

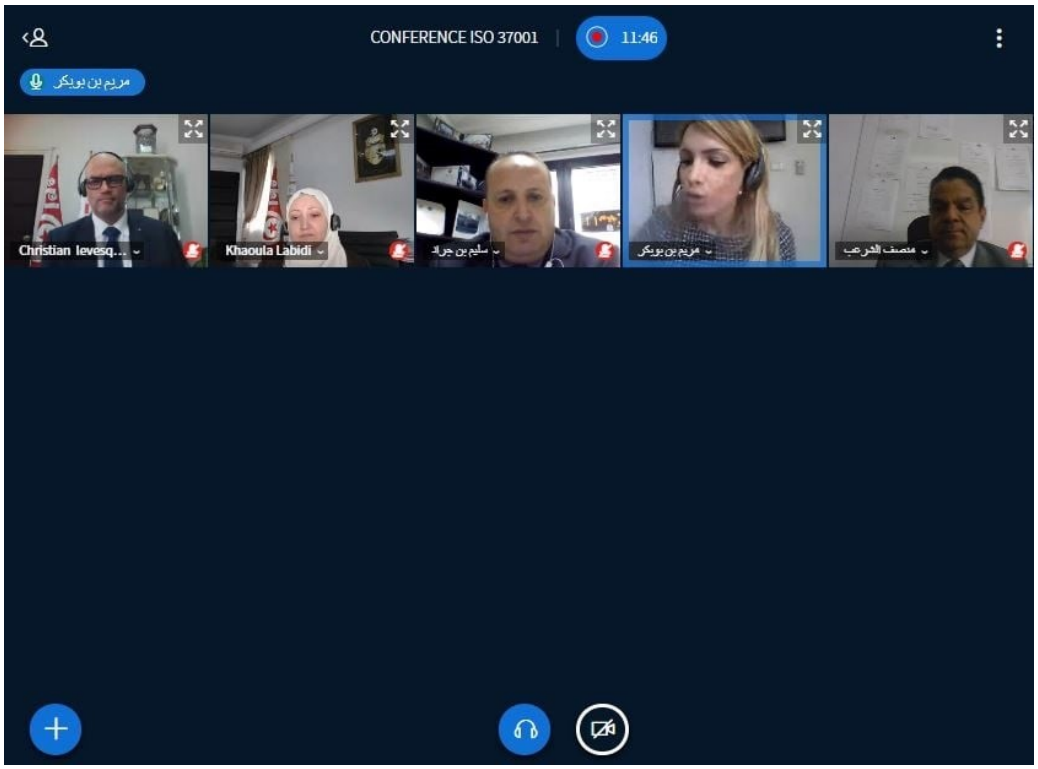

الجلسة الأولى عن بعد لشبكة خلايا الحوكمة الرشيدة بوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بتاريخ 02 ديسمبر 2020 حول "التعريف بخلايا الحوكمة الرشيدة وإرساء البعد التشاركي والتنسيق والتشاور فيما بينها"

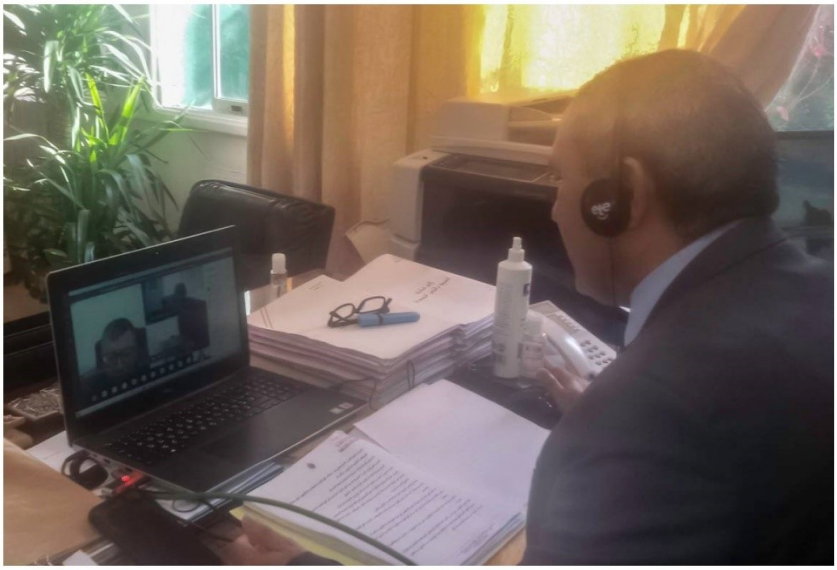

المشاركة في الندوة الإفتراضية حول "الوسائل العملية لدعم خلايا الحوكمة : نحو مردودية أفضل" المنظمة من طرف مصالح الوزيرة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالوظيفة العمومية من خلال الهياكل المكلفة بالحوكمة والتوقي من الفساد وبقية الهياكل الراجعة إليها بالنظر وذلك بتاريخ 08 ديسمبر 2020 بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)ومركز الكواكب للتحولات الديمقراطية بمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد الموافق لـ08 ديسمبر 2020.

مشاركة في المؤتمر الخامس لمكافحة الفساد تحت عنوان "مكافحة الفساد زمن الثورة الرقمية : التحديات والرهانات" بتاريخ 09 ديسمبر 2020.

مشاركة عن بعد في الملتقى الإقليمي الثاني عشر للجنة البندقية التابعة للمفوضية الأوروبية للديمقراطية من خلال القانون حول "تحديث الإدارة العمومية : التحديات والأساليب الجديدة للعمل" أيام 15 و16 و17 ديسمبر 2020.

الجلسة الثانية عن بعد لشبكة خلايا الحوكمة الرشيدة يوم 18 ديسمبر 2020 بالتنسيق مع الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة ومنظمة التعاون والتنمية الإقتصادية(OCDE) حول " الدليل العملي لخلايا الحوكمة".